

دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري: حالة الجزائر

بركنو نصيرة¹ ، ثابتي الحبيب²

¹ دكتوراه، مخبر تحليل واستشرف وتطوير الوظائف والكفاءات، معسكر (الجزائر)، الإيميل:

berkennou.n@gmail.com

² أستاذ التعليم العالي، مخبر تحليل واستشرف وتطوير الوظائف والكفاءات، معسكر (الجزائر)، الإيميل:

habib_tabeti@hotmail.com

The Role of E-Government in Combating Administrative Corruption: the Case of Algeria

Nacira Berkennou¹, Habib Tabeti¹

¹ Laboratory of analysis, supervision, and development of jobs and competencies, Mascara (Algeria)

تاريخ النشر: 2019-06-30

تاريخ القبول: 2019-06-28

تاريخ الإرسال: 2019-03-22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري باستعراض حالات عملية نجحت في ذلك مثل نموذج الهند وكوريا الجنوبية، ثم التطرق إلى تجربة الحكومة الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الحكومة الإلكترونية والفساد، وأن الحكومة الإلكترونية تساهم في التخفيف من الفساد الإداري من خلال تقديم الخدمات العامة بجودة ومرونة من حيث الوقت والمكان وبعدالة وشفافية، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن مستوى الفساد مرتفع بالجزائر، وجهود الحكومة الإلكترونية لا تزال محتشمة وتتسم بالتطور التدريجي خلال السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الإداري، الحكومة الإلكترونية، الجزائر، الهند، كوريا الجنوبية.
تصنيف JEL: D73، G38، M15.

Abstract:

The study aims to highlight the key role played by E-Government in combating administrative corruption by reviewing successful cases such as India and South Korea, and then the Algerian government experience. The study concluded that there is an inverse relationship between e-government, and corruption. Reducing administrative corruption by providing public services with quality and flexibility in terms of time, location, fairness and transparency, and reducing human mediation. The study also found that the level of corruption is high in Algeria, and E-Government efforts are still growing in recent years.

Keywords: Corruption, Administrative Corruption, E-Government, Algeria, India, South Korea.

JEL Classification: D73، G38، M15.

1. مقدمة:

بعد الفساد ظاهرة قديمة ارتبطت بالوجود البشري على وجه الأرض، ويتطور المجتمعات على مر السنين تطور الفساد ليصبح آفة خطيرة ومتشعبة لتمس جميع جوانب حياة الأفراد في المجتمع ليتغلغل إلى جميع المجالات: السياسية، القضائية، الإقتصادية، المالية والإدارية... وغيرها من المجالات. إن الحكومة في شكلها التقليدي تقدم خدماتها عبر القنوات الإدارية الكلاسيكية المتسمة بالبطء في معالجة عمليات تقديم الخدمة وكثرة الوسطاء والطوابير الكثيرة التي أثقلت كاهل المواطن وهذا كله ساهم في تغذية الفساد الإداري بمختلف أشكاله من الرشوة والابتزاز... إلخ. الأمر الذي أدى إلى بحث الحكومات عن سبل وآليات جديدة لمكافحة الفساد والقضاء عليه خاصة في ظل بروز منظمات دولية هدفها الأساسي كشف حالات الفساد كمنظمة الشفافية الدولية؛ ومن بين هذه الآليات الحكومة الإلكترونية باستغلال التطور التكنولوجي السريع والاستخدام المتزايد للإنترنت لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً بما يساعد على إلغاء الحواجز الزمانية والمكانية والتقليل من التفاعل البشري باعتباره السبب الرئيسي للفساد الإداري.

1.1 إشكالية البحث:

انطلاقاً مما سبق تتجلى إشكالية الدراسة في التالي: ما مدى تطبيق الحكومة الجزائرية للحكومة الإلكترونية كأداة فعالة لمكافحة الفساد؟.

2.1 أسئلة البحث:

وتتفرع الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالفساد الإداري؟ وما هي أنواعه وأسبابه؟
- ما المقصود بالحكومة الإلكترونية؟ وما هي ركائزها ومتطلبات نجاحها؟
- هل استطاعت الحكومة الجزائرية التحول من الشكل التقليدي إلى الحكومة الإلكترونية بالمستوى المطلوب؟
- ما هو مستوى الفساد على مستوى الحكومة الجزائرية، وهل هناك جهود مبدولة لمكافحة الفساد؟

2. ماهية الفساد الإداري:

1.2 تعريف الفساد:

للفساد في اللغة عدة معان منها (سلامة بن سليم الرفاعي، 2015، ص 27):

- أخذ المال ظلماً.
- البطلان، يقال فسد العقد أي بطل.
- التلف والعطب والاضطراب والخلل، يقال فسدت الأمور اضطربت وأدركها الخلل، وفي التنزيل العزيز: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا).
- الجذب والقحط، وفي التنزيل العزيز: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون).
- مجاوزة الصواب والحكمة.
- وفي اللغة الإنجليزية فإن كلمة Corruption مشتقة من الفعل اللاتيني Corruptus والذي يعني حرفياً المادة المكسورة أو المحطمة (محمد إبراهيم الزبيدي، 2017، ص 22).

ويعرف الفساد اصطلاحاً بأنه انحراف عن القيم والأخلاقيات التي تحكم السلوك الإنساني، يقوم به أفراد من ذوي المصالح النفعية بشكل غير شرعي وغير قانوني غايته التربح وتعظيم الرفاهية الذاتية (هاشم الشمري، إيثار الفتلي، 2011، ص 24).

2.2 خصائص الفساد:

يتميز الفساد بالخصائص التالية (هاشم الشمري، إيثار الفتلي، 2011، ص 24):

- يشمل أكثر من شخص.

- يتم بسرية.

- يتضمن عنصر التزام وفائدة متبادلة.

- يموه مرتكبوه عن أنشطتهم.

- مرتكبوه مؤثرون في قراراتهم.

- يتضمن خداع وخيانة.

3.2 عوامل انتشار الفساد:

يعتمد انتشار الفساد في مجتمع ما على عدة عوامل أهمها (أحمد مصطفى، صبيح، 2016، ص

(44):

1.3.2 وجود دوافع لارتكاب الفساد: ضغوط مالية ونفسية، فقر وطمع وجشع.

2.3.2 وجود فرص لارتكاب الفساد:

- ضعف نظم الرقابة والمتابعة والمساءلة.

- انتشار الفساد في المنظمة والفساد يحمي الفساد.

- ارتكاب القيادات الإدارية العليا لجرائم الفساد يقلل من خوف الآخرين.

- ضعف آليات اكتشاف الفساد ومقوماته.

- ضعف العقوبات ضد الفساد.

- التواطؤ لإخفاء حالات الفساد المكتشفة.

3.3.2 وجود مبررات لارتكاب الفساد:

- انتشار الفساد كالسرطان.

- النظرة إلى الفساد على أنه شيء عادي يقوم به الكل.

- ضعف إيمان واخلاقيات الأفراد داخل المنظمة والمجتمع.

4.2 أنواع الفساد:

1.4.2 من حيث الحجم (محمد صادق، إسماعيل، 2014، ص 18):

- الفساد الصغير (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا): وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاي من الآخرين.

- الفساد الكبير (فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين): والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية وهو أهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة.

2.4.2 من ناحية الانتشار (محمد صادق، إسماعيل، 2014، ص 18):

- فساد دولي: وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها بالعمولة بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

- فساد محلي: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود.
- 3.4.2 حسب المعنى (عبد الرزاق، مقرى، 2008):
- الفساد بمعنى الظلم: وهو إلحاق الأذى بالإنسان ماديا ومعنويا بفعل الإنتقام أو الرغبة في الإخضاع.
- الفساد الذي يتسبب فيه سوء تدير شؤون الناس لقلّة الكفاءة والفاعلية أو نتيجة نزعة التفرد.
- الفساد بمعنى الانتفاع غير الشرعي بحكم المنصب: وهو أكثر ما تعنيه الدراسات المتعلقة بالفساد في السنوات الأخيرة.

2. 4.4 من حيث المظهر:

- الفساد السياسي: مجموع الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والاحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة.
- الفساد المالي: ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في مؤسسات التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.
- الفساد الأخلاقي: مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته ومن مظاهر الفساد الأخلاقي هي القيام بأعمال مخلة بالحياء.
- الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد الإدارية أو التنظيمية وكذلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهامه (عبد الرحيم، فؤاد، والرفاعي، الفارس، 2013، ص 187).
- الفساد القضائي: يعني ضياع الحقوق وتفشي الظلم وتلاشي فرص المساءلة (عبد المجيد محمود، عبد المجيد، 2014).

2. 5 الفساد الإداري:

- الفساد الإداري مفهوم واسع لا يمكن أن يحويه تعريف واحد ولذلك ينظر إلى الفساد من خلال المفهوم الواسع وهو الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص (حمزة حسن، خضر الطائي، ومازن ليلو، راضي، 2015، ص 20).
- عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد الإداري بأنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة (سمير، التنير، 2009، ص 15).
- الفساد الإداري هو سلوك الموظف العام المخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية (مثل العائلة، القرابة، الصداقة) أو الإستفادة المادية أو استقلال المراكز ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي الذي يرفع هذا السلوك الى استعمال الرشوة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم وكذلك يشمل سوء استخدام المال العام مثل التوزيع الغير القانوني للموارد من أجل الإستفادة الخاصة (صبيحي، سلام، 2014، ص 12).
- الفساد الإداري هو استغلال رجال الإدارة، العاملين في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، للسلطات الرسمية المخولة لهم والانحراف بها عن المصالح العامة، تحقيقا لمصالح ذاتية وشخصية بطريقة غير مشروعة (سامر مؤيد، عبد اللطيف، وحيدر سامي، غريب، 2018، ص ص 76-98).

1.5.2 أشكال الفساد الإداري:

يتخذ الفساد في الجوانب الإدارية عدة أشكال أبرزها وأكثرها انتشارا (مجاشع، محمد علي، 2016، ص ص 21-24):

1.5.2.1 1 الإنحرافات التنظيمية: وهي المخالفات والانحراف عن المعايير والقواعد التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهام وظيفته، ومنها: امتناع الموظف عن أداء العمل.

1.5.2.1 2 الإنحرافات السلوكية: وهي مخالفات إدارية ترتكب من قبل أي موظف، وتتعلق بسلوكه الشخصي، أهمها: إهانة الوظيفة العامة، سوء استخدام السلطة والواسطة.

1.5.2.1 3 الإنحرافات المالية والإدارية: ويقصد بالمخالفات المالية والإدارية ما يتصل بسير العمل المنوط بالموظف.

1.5.2.1 4 الإنحرافات الجنائية: وتتمثل فيما يلي:

- الرشوة.
- المحاباة والمحسوبية.
- السرقة والاختلاس.
- التزوير والتقليد (الغش).
- الإبتزاز.
- الإحتيال.
- إساءة استغلال الوظائف والإهمال في العمل.
- التلاعب.
- غسيل الأموال.

2.5.2 أسباب الفساد الإداري:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى خلق هذه الآفة المتمثلة في الفساد الإداري والتي يمكن اجمالها بالآتي (<http://abu.edu.iq/en/research/articles/12288>):

1.5.2.2 1 أسباب تتعلق بالإدارة العامة: إن الخلل في الإدارة العامة له الأثر الكبير في انتشار ظاهرة الفساد الإداري ويتمثل ذلك في عدم تحديد المهام والواجبات بدقة في الجهات الحكومية وتعقد الإجراءات وضعف الرقابة الذاتية في الأجهزة الحكومية وعدم ربط الرواتب والأجور بالكفاءة والنزاهة وعدم توفر الشفافية في سبيل ذلك.

1.5.2.2 2 2 تدني الرواتب والأجور: إن انخفاض مستوى الرواتب والأجور في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة من الأسباب الرئيسية والجوهرية للفساد، فانخفاضها وعدم كفايتها لتلبية المطالب أدى إلى خلق بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى بديلة، حتى لو كان ذلك من خلال نهج السلوك السيء.

1.5.2.2 3 3 القصور في تطبيق القوانين: إن التقصير والتهاون في تطبيق العقوبة يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل وقوع الجريمة، فالمنذوب إذا لم يعاقب يزداد سوء لعدم وجود الرادع، والراغب في الجريمة يستسهل الأمر، وضعاف النفوس وعديمي الضمائر الخالين من القيم يتخذون مسارا لهم فينتهجونه.

1.5.2.2 4 4 ضعف دور الرقابة والإعلام والصحافة.

3. الحكومة الإلكترونية ودورها في التخفيف من الفساد الإداري:

1.3 مفهوم الحكومة الإلكترونية:

إن تعريفات الحكومة الإلكترونية كثيرة ومتباينة تتباين بعدد مستخدميها والمستفيدين منها والقائمين على تنفيذها، إذ يشير Maranny (2011) أن الحكومة الإلكترونية تتضمن إقامة شبكة حكومية آمنة وقاعدة بيانات مركزية، من أجل تفاعل تعاوني أكثر كفاءة بين الأقسام الإدارية الحكومية، وتتضمن إيصال الخدمات بالاعتماد على الويب، وديمقراطية رقمية لمحاسبة أكثر شفافية للحكومة (إيمان مرعي، حسن، ومحمد مصطفى، القصبي، 2013، ص ص 9-26).
الحكومة الإلكترونية هي إدارة الشؤون العامة بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، والتخلص من الأعمال الروتينية والمركزية بشفافية عالية (ربحي مصطفى، عليان، 2015، ص 23).

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل (عبد اللطيف، قطيش، 2013، ص 177).

تعرف الحكومة الإلكترونية بأنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين وإنجاز المعاملات عبر شبكة الإنترنت بسرعة ودقة متناهيتين، وبتكاليف ومجهود أقل، ومن خلال موقع واحد على الشبكة (فهد بن ناصر، العبود، 2016، ص 28).

2.3 فوائد الحكومة الإلكترونية (T.M.Vinod Kumar, 2015, P 06):

1.2.3 للمواطن:

- خدمات حكومية على مدار الساعة وأيام الأسبوع (24 ساعة × 7 أيام).
- خدمة اقتصادية وملائمة (لا حاجة لزيارة فعلية للمكتب).
- خدمة سريعة وفعالة.
- الشفافية (لا فساد).
- العدالة (يمكن لأي شخص الوصول إليها).
- الملاءمة (يمكن الوصول إليها أثناء التنقل باستخدام الهواتف المحمولة أو في المنزل باستخدام الكمبيوتر المكتبي).

2.2.3 للحكومة:

- تحسين صنع السياسات ووظائف التنمية نتيجة لمعلومات أفضل وحديثة.
- اكتساب البيانات وتخزينها واسترجاعها بسرعة فائقة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل.
- إدارة أفضل للعمليات الحكومية.
- نشر أفضل للقواعد واللوائح والأنشطة الحكومية.
- أداء أفضل في الوظائف التنظيمية مثلًا لضرائب.
- أداء أفضل في القطاعات الاجتماعية مثلًا لتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها.
- خلق الصورة الإيجابية للحكومة الحديثة والمتطورة.

3.2.3 للأعمال:

- تقليل الوقت في تأسيس الأعمال الجديدة (التقليل من البيروقراطية).
- المساعدة في قيادة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

- توافق أفضل مع القواعد واللوائح الحكومية لتشغيل الأعمال لأن برامج الكمبيوتر تعمل على أساس النظام القائم على القواعد دون أي تقدير.
 - طريقة أكثر ملاءمة وشفافية لممارسة الأعمال التجارية مع الحكومة من خلال الشراء الإلكتروني بعد المناقصة الإلكترونية.
 - مراقبة أفضل على حركة البضائع من خلال المراقبة عبر الإنترنت.
 - إجراء معاملات نقدية عبر الإنترنت (المعاملات المصرفية الإلكترونية، الدفع الإلكتروني).
- 3.3 نماذج الحكومة الإلكترونية:

- لقد ظهرت نماذج متعددة للحكومة الإلكترونية والتي تتوافق مع نماذج التجارة الإلكترونية. حيث صنف الخبراء أعمال الحكومة الإلكترونية من خلال مجموعة من العلاقات كما يلي (عماد أحمد، أبو شنب وآخرون، 2011، ص 61):
- 1.3.3 حكومة-مواطن (Government to Citizen).
- 2.3.3 الحكومة-الأعمال (Government to Business).
- 3.3.3 الحكومة-الحكومة (Government to Government).
- 4.3.3 الحكومة-الموظفين (Government to Employees).
- 4.3 الحكومة الإلكترونية والفساد الإداري:

من المشاكل التي تواجهه الحكومات مشكلة عالمية تترتب عليها نتائج وخيمة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية على حد السواء وهي مشكلة الفساد الإداري الذي يعوق معدلات النمو الاقتصادي ويضعف الثقة في العمل ويضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية للدولة. والفساد الإداري ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تسعى العديد من الدول للتخلص منها أو الحد من هذه الظاهرة ومن المعالجات المتبعة للتخلص من هذه الظاهرة هي الحكومة الإلكترونية حيث أصبحت من الضروريات لما لها من إيجابيات خاصة في مجال المرافق العامة وما تقدمه من خدمات مختلفة فضلا عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية (مريم خالص، حسين، 2013، ص ص 439-460).

وفيما يلي عرض لأهمية الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد:

تساهم الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية من خلال إتاحة الكاملة لجميع المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات والخدمات الحكومية للجميع من أفراد ومؤسسات حكومية أو خاصة في التوقيت الذي يسمح بفرص متساوية في التعاملات الحكومية، ويتم التعامل الإلكتروني مع الخدمات الحكومية من خلال ميكنة هذه الخدمات.

وتقضي الحكومة الإلكترونية على العوائق البشرية التي تقوم بدور يحول دون وصول المعلومات إلى المدراء والرؤساء، حيث يستطيع المواطن في الحكومة الإلكترونية أن يصل مباشرة بموضوعه إلى أي مختص سواء كان هذا الشخص رئيسا للقطاع أو وزيراً أو رئيساً للوزراء أو حتى كما نرى ما يحدث في البيت الأبيض من إمكانية التواصل المباشر مع رئيس الدولة من خلال ما يطلق عليه التواصل المباشر مع الرئيس الأمريكي.

ومن مظاهر الشفافية أيضاً عمليات الشراء الحكومية، لأن الحكومة تشتري من خلال مناقصات وممارسات منشورة على مواقعها على الإنترنت ولا يوجد مكان لتدخل بشري يتلاعب بالعروض المقدمة أو يقدم أي منها ولا يستطيع أحد أن يقيمها بصورة تؤدي إلى خروج بعض العروض غير المرضي عنها وبقاء العروض المرضي عنها (الشايب، محمد، 2009، ص ص 90-91).

إن عملية بناء جهاز تسليم فوري عن طريق الكمبيوتر تتطلب بحد ذاتها أن تكون هناك قواعد وإجراءات قياسية عبر المناطق وأن تكون واضحة ومحددة وبالتالي قابلة لأن تدون في الكمبيوتر. وهذا يخفف من اتباع الطرق الاستثنائية وتوفير الفرص للأعمال الاعتبائية المتوافرة للموظفين المدنيين عندما يتعاملون مع مقدمي الطلبات على أساس الحالات الفردية. بالإضافة إلى ذلك، بما أن هناك إمكانية أكبر للكشف عن الأعمال الخاطئة فالخوف من الإحراج الناتج عن هذا الأمر يكون رادعا عن القيام بأعمال الفساد (مصطفى يوسف، كافي، 2009، ص 146).

أثبتت أبحاثا ميدانية عديدة أثار تطبيقات الحكومة الإلكترونية على أعمال الفساد. وقد أثارت حكومات كثيرة فتح خط مباشر في الدوائر الحكومية التي توجد بينها وبين الشعب أو في العمل، ووضع حدود مشتركة كثيرة والتي يلاحظ أنها دوائر فاسدة نسبيا، وتشير التقارير الميدانية إلى أن وكالات جمع الضرائب تنزع إلى القيام بأعمال الفساد على الأخص، الأمر الذي لا يؤدي إلى الاستغراب، اتجاه أكبر نسبة من تطبيقات الحكومة الإلكترونية إلى الدوائر الحكومية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بجمع الضرائب.

يمكن الوقوف على وجهتي رأي بشأن الحكومة الإلكترونية فيما يخص مكافحة الفساد، حيث يشير الرأي على أن تحسين الحكومة الإلكترونية بإمكانه تخفيف فرص الفساد بمساعدة مقاييس المراجعة الجيدة، حيث سيسهل ذلك منافع ومنازعات الوظائف العامة، ويخفض كلفة الصفقات، ويفرض القواعد القانونية بشدة كبيرة، ويخفض التكتّم ويزيد من مستوى الشفافية. والرأي الثاني يرى أن الحوسبة قد تمد محترفي تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمصادر جيدة للدخل، فالأنظمة الجديدة قد تغرس الخوف الذي ينال من قبضة بعض الموظفين ويحدد وصولهم إلى المعلومات الحساسة، ورغم ذلك فإن نفس الأنظمة قد تعطي فرصة جديدة إلى موظفين أذكيا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من اختراق الأنظمة التي تحتوي على معلومات حساسة الأمر الذي يؤدي إلى الفساد.

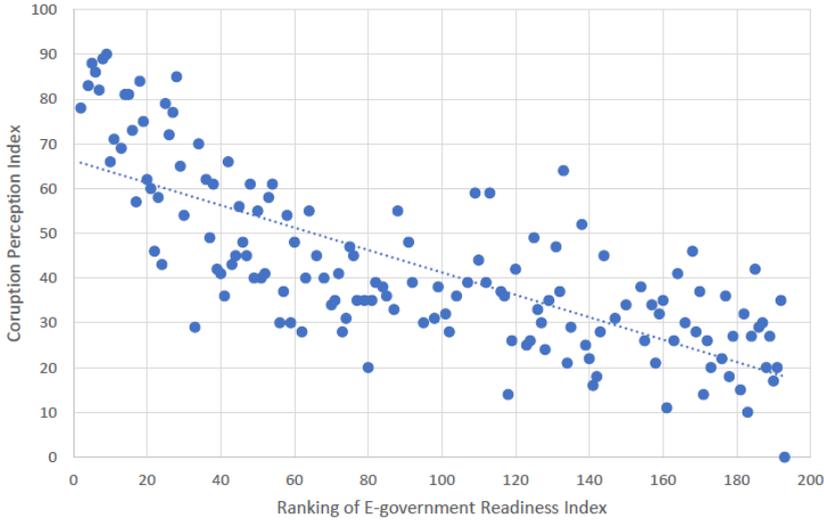
الحكومة الإلكترونية تقدم حلا جزئيا لمشكلة الفساد المتعدد الوجوه، إذ تقلل من الاستثنائية، وبالتالي تحد من بعض الفرص السانحة للأعمال الاعتبائية، كما تزيد فرص الكشف عن الفساد من خلال الاحتفاظ بمعلومات مفصلة بشأن الصفقات المالية مما يمكن من متابعة المتسببين في أعمال الفساد المالي على المستوى الإقليمي والدولي كما تساهم في جعل القوانين أبسط وأكثر شفافية من خلال تواجدها الدائم على الانترنت (الشايب، محمد، 2009، ص ص 90-91).

تقضي الحكومة الإلكترونية على البيروقراطية من خلال إلغاء دور الموظفين الوسطاء (فداء، حامد، 2015، ص 201)؛ فعندما تتم المعاملات بطريقة إلكترونية دون اتصال مباشر بين صاحب الشأن والموظف المختص، فلا يكون هناك مجال للرشوة أو تلاعب الموظفين وسوء معاملتهم للمعنيين، وفي ذلك مكافحة للفساد الوظيفي وجرائم العمل، بالإضافة إلى أن الإنجاز الإلكتروني لا يتم أمام الجمهور، مما يجعله أيسر تحقيقا لتجنبه لمشكلات المواجهة المباشرة مع أصحاب الشأن وطلبى الخدمة، خاصة من ذوي الوعي المنخفض من الناس (سمية، بومروان، 2014، ص 51).

علاوة على ذلك، لا يمكن للحكومة الإلكترونية تقديم معلومات أكبر للسكان فحسب، بل أيضا إزالة سلطة الموظف العمومي وتسمح للمواطنين بإجراء المعاملات بأنفسهم والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى الحد من الفساد. لقد تم الاستشهاد بالفساد كواحد من أكثر التحديات انتشارا واستمرارا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين نوعية حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم. وأشار Haque أن استخدام الحكومة الإلكترونية يمكن أن يقلل التكاليف والتأخيرات في معالجة وتقديم الخدمات،

وتوسيع وصول المواطنين إلى معلومات القطاع العام، وزيادة الشفافية والمساءلة العامة، وإضعاف الميول السلطوية (Jin-Wan Seo, and Hasan MdGolamMehedi, 2016, PP 1-6).
والعلاقة بين الحكومة الإلكترونية والفساد علاقة عكسية كما هو مبين في الشكل رقم 01 حيث نلاحظ أنه كلما زاد مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية إنخفض مؤشر مدركات الفساد (CPI) والعكس صحيح، وهو ما يعزز من دور الحكومة الإلكترونية في التخفيف من الفساد.

الشكل رقم 01: العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية عام 2016



بالرغم من أن تطبيق الحكومة الإلكترونية يزيد من مقدار الشفافية في الأداء الحكومي، ويقلل فرص الفساد الإداري، إلا أنه يفتح مجال آخر للفساد الإلكتروني لخيراء الإلكترونيات ومحترفي السرقة الإلكترونية، وهنا تأتي أهمية وجود القوانين والأنظمة القادرة على مواجهة هذا النوع من الفساد ومعاقبه مرتكبيه، وكذلك أساليب الحماية الإلكترونية للمواقع الإلكترونية التي تعتمد عليها الحكومة الإلكترونية (سامي محمد، قاسم دياب، 2013، ص 35).

4. تجارب عملية لمكافحة الفساد الإداري من خلال الحكومة الإلكترونية:

4. 1 بلدية سيوول في كوريا الجنوبية (محمد مدحت، محمد، 2016، ص ص 206-207):

تعتبر الحكومة الإلكترونية من الوسائل المتطورة الكثيرة التي تقود إلى مزيد من الشفافية، وإلى مكافحة الفساد الإداري في القطاعات والإدارات الحكومية، وخاصة التي تتعامل مع الجمهور.

إن جهاز بلدية سيوول المقترح يمثل نموذجاً ناجحاً لمكافحة الفساد من خلال جعل عمليات أخذ القرار، والأعمال الفردية للموظفين المدنيين أكثر شفافية. والنظام يمكن من اقتفاء أثر طلبات فردية لتراخيص متنوعة للبلدية على شاشة الكمبيوتر.

إن الأنظمة الداخلية المقترحة المتفرعة والموسعة في سيوول في التسعينات، والتي ساعدت على إنشائها نشاط الأعمال البيروقراطية في المدينة، خلقت فرصاً جديدة للفساد. وفي عام 1998م، أعلن رئيس البلدية حرباً شاملة على الفساد من خلال إجراءات وتدابير وقائية وتأديبية مما سبب شفافية أكبر في الإدارة، وعزز الشراكة في العمل بين القطاعين الحكومي والخاص. إن استحداث الحكومة

الإلكترونية كان بداية لسلسلة واسعة من المبادرات والتي استحدث الكثير منها قبل عهد الكمبيوتر؛ حيث اشتملت على تبسيط وتقليل الأنظمة، وحث المواطنين على مكافحة الفساد، كما تضمن برنامج الحكومة الإلكترونية إنشاء موقع يدعى (OPEN) (online proceduresenhancement for civil applications) "تعزيز الإجراءات المفتوحة المباشرة على الكمبيوتر للطلبات المدنية". وهذا المدخل يوضح ويفسر للمستخدمين عناصر أو عوامل حافزة ضد الفساد، ويبرز مؤشرا ضد الفساد، ويتمحور حول خمس خدمات أو مرافق تعد الأكثر تعرضا للفساد. كما يقدم معلومات إلى المواطنين بشأن القوانين والإجراءات أو الخطوات المتخذة، وبواسطته من الممكن ضبط ومراقبة الوقت الفعلي لسير العمل في طلبات الرخص والإجازات. وفي نهاية سنة 2000م بلغ عدد المتواصلين مع هذا الموقع المليونين. وللتشجيع على زيادة عدد المستخدمين لهذا الموقع؛ فقد تيسر سبيل الاتصال بالجهاز عبر الهاتف الخليوي عام 2001م. وقد اختلفت الطرق في تقييم الجهاز. فإظهر بحث ميداني شمل 1245 مواطنا على ان 84% يعتقدون بأنه أثمر شفافية أكبر، كما أقيمت أبحاث ميدانية بواسطة قسم الشفافية الدولية في كوريا الجنوبية لعامي 2000 و 2001م، وأشارت التقارير إلى الاهتمام المتزايد بالجهاز، ولكن هناك انخفاضاً تدريجياً في درجة الاكتفاء والرضا لدى المستخدم مع مرور الوقت. وللجهاز الفضل في توفير الوقت، وتسهيل عملية الوصول إلى المعلومات المطلوبة، لكنه اعتبر إلى حد ما أقل تطوراً فيما يتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد أكثر من السنة السابقة.

على العموم، فإن النقطة الأساسية والإرتكازية لبرنامج سيوول لمحاربة الفساد ليست تكنولوجيا المعلومات – أي التكنولوجيا بحد ذاتها أو البحتة – بل تبسيط الأنظمة والإجراءات، وإعادة توجيه ممارسات العمل، والشفافية في النهج والإجراءات، والتواصل الفعال مع المواطنين، ومن أجل جهود فعالة ضد الفساد على المصلحين أن يتطلعوا إلى أبعد من الحالات الفردية للفساد واستهداف العوامل الأساسية والبنوية التي تساهم في نمو الفساد وتكاثره. وسيوول تكشف عن النجاح في هجوم متشعب الأطراف.

وقد ساهم عاملان على الأخص في نجاح عملية التطبيق: أولهما الإدارة القوية والحكيمة لرئيس البلدية، وثانيهما مشاركة المواطنين المكثفة والواسعة.

4. 2 تجربة الهند:

قامت الهند بقيادة رئيس الوزراء Shri Narendra Modi بإطلاق مبادرة الهند الرقمية (Digital India) عام 2006 من خلال الموقع الإلكتروني: <http://www.digitalindia.gov.in> وتتضمن المبادرة ثلاث رؤى وهي: (1) إنشاء بنية تحتية رقمية لاستخدامها من قبل جميع المواطنين؛ (2) لتوفير الخدمات العامة عند الطلب والحكومة (3) وضمان التمكين الرقمي للمواطنين (<http://www.digitalindia.gov.in>). كما قامت الهند بتخصيص موقع إلكتروني (<http://ipaidabribe.com>) للتبليغ عن الرشاوي.

نجحت الهند في التخفيف من حدة الفساد من خلال الحكومة الإلكترونية بما يلي:
4. 2. 1 الجمارك الهندية على الانترنت.

4. 2. 2 Computer aided registration project 'CARD 2':

مشروع تسجيل بمساعدة الحاسوب لمعاملات بيع / شراء الممتلكات غير المنقولة في ولاية Andhra Pradesh بالهند (-160 PP, 2008, Amitabh Ojha, and Shailendra Palvia, and M. P. Gupta), والهدف منه هو الحد من الفساد في إجراءات التسجيل التقليدية المرهقة حيث تضمنت 13 خطوة مثلا لتحقق من قيمة العقار، وحساب رسم الطابع، والحصول على الوثيقة القانونية، والتحقق بواسطة المسجل الفرعي، ونسخ الوثيقة، ونشر الإدخالات في السجل وما إلى ذلك. كل خطوة وكل شخص في هذه العملية سببت الفساد وساهمت فيه مما أدى إلى غياب الشفافية ومبادئ توجيهية

لجميع العمليات وهو ما يجعل المواطنين بالاضطرار لدفع الرشوة. تمت شغيل CARD في 387 مكتب تسجيل فرعي عبر ولاية Andhra Pradesh. بعد تنفيذ CARD، انخفض وقت التسجيل من 1 إلى 7 أيام إلى ساعة واحدة، وإصدار شهادات الرصيد من 1 إلى 5 أيام إلى 10 دقائق، وإصدار نسخ مصدقة من 1 إلى 3 أيام إلى 10 دقائق. يمكن الآن إكمال كتابة المستندات، التي اعتادت على اتخاذ عدد من الأيام، في غضون 30 دقيقة، فيما يستغرق إصدار شهادات التقييم، التي كانت تستغرق يوماً واحداً كاملاً الآن أقل من 10 دقائق. في غضون ستة أشهر من تنفيذ CARD، تمت تنفيذ 78% من جميع المعاملات إلكترونياً وولبت CARD الشفافية في تقييم العقارات، ويمكن للمواطنين أنفسهم حساب الرسوم. والآن، يتعامل نظام CARD مع 5.7 مليون مستند، و 3.6 مليون شهادة رهن، و 2 مليون من زيادات تقييم السوق. وبذلك أهم إنجاز لـ CARD هو القضاء على الوسطاء والفساد المنظم (Sapanjeet Kaur, 2015).

2.4. 3 استخدام الكمبيوتر في سجلات الأراضي في كارناتاكا بالهند (صفوان المبيضين، 2011، ص:108):

إن مشروع بهومي "Bhoomi" أو "الأرض" لتسليم سجلات الأراضي مباشرة عن طريق شاشة الحاسوب في كارناتاكا، وهي إحدى ولايات الهند الست والعشرين، يظهر فوائد عمل الحكومة على فتح سجلاتها كي تمكن مواطنيها من التصدي للأعمال البيروقراطية العشوائية والحد منها. كما يظهر أيضاً كيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية والتقنية للتخلص من الأعمال الاستنساابية لدى الموظفين المدنيين. إن دائرة الضرائب في كارناتاكا سجلت على الحاسوب عشرين مليوناً من ملفات ملكية الأراضي لـ 6 و 7 مليون مزارع في الولاية. ووفقاً للنمط الورقي اليدوي احتفظ 9000 محاسب قروي بسجلات الأراضي. وكان على المزارعين الطلب من محاسب القرية الحصول على نسخة من سجل حقوق الزراعة والاستئجار التابع لهم وهو بمثابة وثيقة أساسية لحصولهم على قروض مصرفية. ولم يكن من السهل إيراد أولئك المحاسبين. وكان يستغرق وقت تأمين هذه السجلات من ثلاثة إلى ثلاثين يوماً، حسب أهمية السجل للمزارع وبالتالي حجم أو قيمة الرشوة، وتتراوح قيمة الرشوة من 100 روبية إلى 2000 روبية، أي ما يعادل من الدولارين إلى الأربعين دولاراً أمريكياً. كان على محاسب القرية تعبئة جميع طلبات التغيير، أي تلك الداعية إلى تغيير سجلات ملكية الأراضي عند بيع أو وراثة قطعة أرض، كما كان عليه أيضاً إرسال تقارير إلى الفرعاء المعنيين وإرسال المعلومات إلى مكاتب بلدية القرية. وفي أكثر الأحيان لم ينقد أي من هذه الأعمال ولم يتم الاحتفاظ بأي سجل. وإذا لم تقدم أي اعتراضات خلال ثلاثين يوماً، كان مفتش الضرائب يقوم بتحديث وتجديد سجلات الملكية، وقد يستغرق عمله هذا وقتاً طويلاً يصل إلى السنتين.

أما مبادرة بهومي فقد قللت من استنساابية مسؤولي الحكومة من خلال وضع اجراءات وتدابير لتسجيل طلبات التغيير بواسطة الحاسوب. فبإمكان المزارعين الآن الوصول إلى قاعدة المعلومات والحصول على نسخة مطبوعة من سجل الزراعة والاستئجار في 180 كشكاً موجودة على الحاسوب لقاء 15 روبية أي أقل من دولار أمريكي واحد. ويمكن للمزارع الاطلاع على طلبه بلمسة على لوحة مفاتيح الشاشة المزودة على أساس قاعدة اختبارية في ثلاثة من الأكشاك الممكنة.

4. 3 دراسة حالة الجزائر:

4. 3. 1 واقع الفساد في الجزائر:

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، تزامن هذا الواقع مع إرتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000، وتبني الحكومة الجزائرية جملة من البرامج التنموية الاقتصادية (شهدت الفترة الممتدة من

2001-2014 ثلاث برامج تنموية) مخصصة لها غلاف مالي ضخم قدر بحوالي 30440 مليار دينار جزائري، حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب للمال العام، صفقات مشبوهة،... إلخ)، تكبدت الجزائر من جرأته قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و 2010 (كريفار، مراد، وبربري، محمد أمين، 2017، ص ص 53-66). ووفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية نجد أن دولة الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في مكافحة الفساد دوليا؛ إذ نلاحظ من الجدول رقم 01 أن الفساد في الجزائر في السنوات الماضية بداية من سنة 2012 إلى غاية سنة 2017 احتلت المراتب الأخيرة دوليا حسب مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index) حيث قدر في حدود 100، أما على المستوى العربي احتلت المرتبة التاسعة والعاشر مقارنة بالإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية المتصدرة المراتب الأولى نتيجة تسخير كل الإمكانيات المتاحة لتقديم خدماتها إلكترونيا للمواطن.

الجدول رقم 01: مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (C P Index)

2017			2016			2015			2014			2013			2012			الدول
المرتبة	القيمة	المرتبة	المرتبة	القيمة	المرتبة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	
21	01	71	24	01	66	23	02	70	26	01	70	26	01	69	27	01	68	الإمارات العربية المتحدة
29	02	63	31	02	61	22	01	71	27	02	69	28	02	68	27	01	68	قطر
57	03	49	62	04	46	48	04	52	55	03	49	63	05	46	66	05	44	السعودية
59	04	48	57	03	48	45	03	53	55	03	49	66	06	45	58	03	48	الأردن
68	05	44	64	05	45	60	07	45	64	04	45	61	04	47	61	04	47	عمان
74	06	42	75	07	41	76	08	38	79	06	40	77	08	41	75	06	41	تونس
84	07	40	90	08	37	88	09	36	80	07	39	91	09	37	88	07	37	المغرب
85	08	39	75	07	41	55	06	49	67	05	44	69	07	43	66	05	44	الكويت
103	09	36	70	06	43	50	05	51	55	03	49	57	03	48	53	02	51	البحرين
112	10	33	108	09	34	88	09	36	100	09	36	94	10	36	15	08	34	الجزائر
117	11	32	108	09	34	88	09	36	94	08	37	114	11	32	11	09	32	مصر
143	12	28	136	10	28	123	11	28	136	11	27	127	13	28	12	11	30	لبنان
143	13	28	142	11	27	112	10	31	124	10	30	119	12	30	12	10	31	موريطانيا
169	14	18	166	12	17	161	13	16	170	15	16	171	16	16	16	15	18	العراق
171	15	17	170	13	14	161	13	16	166	14	18	172	17	15	16	14	21	ليبيا
175	16	16	170	13	14	165	15	12	173	17	11	174	19	11	17	16	13	السودان

الجدول رقم 02: قوانين مكافحة الفساد

القانون	التأسيس
قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.	قانون رقم 01-05 مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 06 فيفري سنة 2005.
قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.	القانون رقم 01-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فيفري سنة 2006.
قانون تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.	القسم الثامن (مكافحة الفساد) من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015.

المصدر: من إعداد الباحثين.

4. 2. 3. 2. وضع مدونات أخلاقية: توجه السلوك نحو ما يجب التزام به من أخلاق في مهنة معينة مما يخفف من السلوك الإنحرافي وبالتالي التخفيف من حدة الفساد، وهو ما سعت إليه الجزائر بوضع المدونات الأخلاقية تنص في طياتها على الأمانة والنزاهة وغيرها من المبادئ والجدول رقم 03 يشير إلى أهم المدونات الأخلاقية للمهن.

الجدول رقم 03: المدونات الأخلاقية لبعض المهن في الجزائر

السنة	المدونة الأخلاقية
1992	مدونة أخلاقيات الطب
1996	مدونة أخلاقيات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد
2006	مدونة أخلاقيات مهنة القضاء
2010	ميثاق أخلاقيات والآداب الجامعية
2015	ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية

المصدر: من إعداد الباحثين.

4. 3. 3. تأسيس هيئات مكافحة الفساد: والجدول رقم 04 يوضح الهيئات المستحدثة على مستوى الجزائر لمكافحة الفساد.

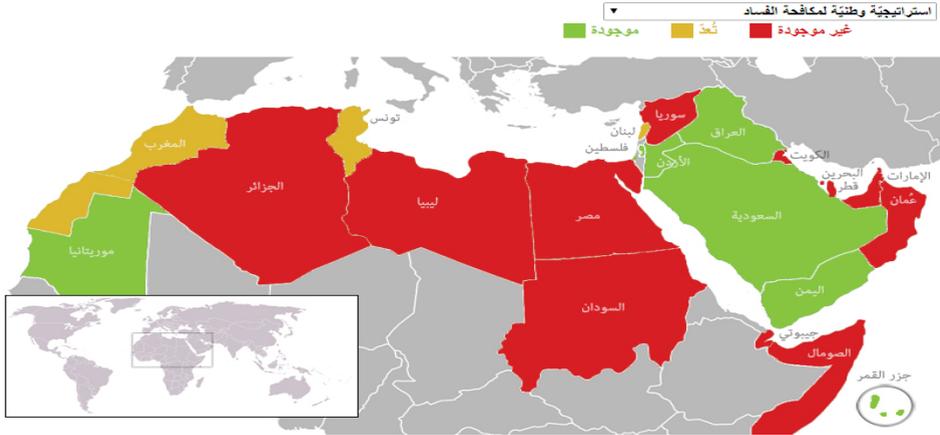
الجدول رقم 04: هيئات مكافحة الفساد في الجزائر

التأسيس	الصفة	الهيئة
1980	حكومية	مجلس المحاسبة
1980	حكومية	المفتشية العامة للمالية
2002	حكومية	خلية معالجة الاستعلام المالي
2006	حكومية	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته
08 ديسمبر 2011	حكومية	الديوان المركزي لقمع الفساد
2012	غير معترف بها	الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد

المصدر: من إعداد الباحثين.

وبالرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الفساد حسب الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد إلا أن الجزائر ليس لديها استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، إلى جانب نظيراتها مصر، السودان، ليبيا وسوريا وغيرها كما هو مبين في الشكل رقم 03.

الشكل رقم 03: استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد



المصدر: www.arabacinet.org/FINAL_MAP_MODULE/map_ar.html (05/01/2019)

أما على الصعيد الدولي فالجزائر دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وممثلة في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

4. 3. 3 جهود الحكومة الجزائرية لمكافحة الفساد من خلال الحكومة الإلكترونية:

توجهت الجزائر نحو تبني استراتيجية الحكومة الإلكترونية من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013) وفي سبيل تحقيقها قامت بعدة جهود مست مختلف القطاعات والتي بدورها ساهمت في التخفيف من حدة الفساد من خلال التخفيف من الطوابير مقابل الحصول على الخدمة وسهولة الحصول على المعلومة دون مقابل وتقليل فرص أشكال الفساد والبيروقراطية كالرشوة وغيرها والحد من ظاهرة الوسطاء لتقديم الخدمات وفيما يلي أهم الخدمات الحكومية الإلكترونية حسب القطاعات:

4. 3. 3. 1 وزارة الداخلية والجماعات المحلية:

- انشاء صفحة إلكترونية: بوابة المواطن (عام 2010) تقدم معلومات وخدمات الكترونية تتعلق بالحياة اليومية للمواطن من خلال الموقع الإلكتروني: elmouwatin.dz
 - التحول من البلدية التقليدية إلى البلدية الإلكترونية من خلال استحداث قاعدة البيانات الإلكترونية لوثائق الحالة المدنية وهو ما سهل على المواطن عملية استخراج وثائقهم بسهولة.
 - إصدار بطاقة التعريف البيومترية والجواز السفر البيومتري (2011).
 - التسجيل إلكترونيًا لطالبي الترشح لأداء مناسك الحجابتداء من عام 2016.
 - إصدار رخصة السياقة الإلكترونية جانفي 2018 في أربع بلديات نموذجية المزودة بالشبكات الإلكترونية (الجزائر الوسطى، القبّة، الدار البيضاء، بابا حسن).
4. 3. 3. 2 قطاع الاتصالات: وتتمثل في خدمات البريد، أين تم إطلاق خدمات إلكترونية وهي كالتالي:

- الشبكات الإلكترونية: بتسخير الأجهزة الإلكترونية لتسهيل عملية سحب الأموال أليا.
- بطاقة الدفع الإلكتروني أو البطاقة الذهبية التي أعلنت عنها مؤسسة بريد الجزائر في العاصمة اليوم الأربعاء 07 ديسمبر 2016، وتستعمل بطاقة الدفع الإلكتروني للأغراض التالية:
 - إجراء مختلف عمليات سحب ودفع الأموال على حساباتهم البريدية عبر الإنترنت.
 - تسديد الفواتير الاستهلاكية الخاصة بالكهرباء والغاز والماء.
 - خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق نفضال.
 - استخراج الأموال عبر الموزع الآلي GAB والشبائيك داخل المكاتب البريدي.
- خدمة جديدة تتمثل في الإشعارات عبر الرسائل النصية القصيرة (SMS) ترسل إلى هاتف الزبون عند دخول الأموال لحسابه البريدي من خلال الموقع الإلكتروني: <https://eccp.poste.dz>.
- 4.3.3. الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء:
 - التصريح عن بعد: يوفر الصندوق لجميع المستخدمين إمكانية التصريح باشتراكات الضمان الإجتماعي عن بعد عبر بوابة "التصريح عن بعد"، 24 سا/24 طيلة أيام الأسبوع مجانا وبكل أمان.
 - الدفع الإلكتروني: تسمح هذه الخدمة للمستخدمين بتسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي عبر بوابة التصريح عن بعد بصفة فورية وبكل أمان، 24 سا/24 على مدار الأسبوع، دون عناء التنقل ودون تقديم أي وثيقة عن طريق استعمال البطاقة البنكية.
 - بطاقة الشفاء: شرع في استخدام البطاقة الإلكترونية للضمان الإجتماعي بداية من عام 2007.
 - 4.3.3.4. قطاع العدالة: استخراج صحيفة السوابق العدلية رقم 3 وشهادة الجنسية عبر الإنترنت بعد المصادقة على قانون عصرنة العدالة وصدوره في الجريدة الرسمية.
 - 4.3.3.4.5. الأمانة العامة للحكومة: قامت الأمانة العامة للحكومة الجزائرية بوضع الموقع الإلكتروني باللغة العربية والفرنسية: www.joradp.dz تحت تصرف المواطن يتضمن:
 - الإطلاع على الدستور.
 - الإطلاع على الجريدة.
 - إجراء بحث حسب المواضيع حول مجموعة النصوص المنشورة في الجريدة الرسمية.
 - الإطلاع على المنشورات التي أعدتها مصالح الأمانة العامة للحكومة.
 - 4.3.3.6. قطاع التعليم:
 - التعليم عن بعد: وهو ما يوفره كل من الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد والمركز الوطني للتعليم المهني عن بعد.
 - شبكة للإطلاع على نتائج امتحانات شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط.
 - في قطاع التربية يتم توظيف الأساتذة من خلال الأضية الرقمية: tawdif.education.gov.dz بالتسجيل الأولي، وإعلان النتائج الكترونيا بإدخال الرقم السري الخاص بكل مترشح.
 - انشاء صفحة (مدونة التربية والتعليم) من خلال الموقع الإلكتروني: www.edu-dz.com تعني بتقديم المعلومات المتعلقة بالتعليم بمختلف مستوياته بدءا بالتعليم الابتدائي وصولا إلى التعليم الجامعي.
 - التعليم الإلكتروني على مستوى الجامعات، والانطلاق في تجربة الماجستير عن بعد عام 2016 في أربع جامعات وهي: جامعة الجزائر 1 وجامعة الجزائر 3، وكذا جامعة البليدة 2 بالعفرور، جامعة وهران إلى جانب جامعة قسنطينة.

- التسجيلات الجامعية: قامت الجامعات بتوفير التسجيل إلكترونيًا لفائدة الطلبة الجدد حاملي شهادة البكالوريا من خلال المواقع الإلكترونية:
www.mesrs.dzwww.orientation.ini.dzwww.ini.dz
والتسجيل الإلكتروني للماستر:
progres.mesrs.dz/webinscription
- المكتبة الافتراضية.
- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعتماد البوابة الجزائرية للمجلات العلمية من خلال الموقع الإلكتروني (www.asjp.cerist.dz) للقضاء على الإجراءات البيروقراطية لقبول المقالات والحد من ظاهرة السرقة العلمية وبالتالي التخفيف من الفساد التعليمي.
- 4. 3. 3. قطاع التجارة:
- استحداث السجل التجاري الإلكتروني: منذ شهر جوان 2014.
- الإتجاه نحو التجارة الإلكترونية من خلال قانون 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018: متطرقًا إلى التجارة الإلكترونية، العقد الإلكتروني، المستهلك الإلكتروني، المورد الإلكتروني، وسيلة الدفع الإلكتروني، الإشهار الإلكتروني وغيرها.
- 4. 3. 3. قطاع الأعمال:
في عام 2017 تم إطلاق البوابة الإلكترونية لإنشاء المؤسسات:
www.jecreemonentreprise.dz
كوسيط عبر شبكة الإنترنت لتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات من خلال توفير كافة المعلومات اللازمة من قبل الإدارات المعنية بتقديم خدمات إنشاء المؤسسة وهي الغرفة الوطنية للموثقين، المركز الوطني للسجل التجاري، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، المديرية العامة للضرائب.
- 4. 3. 3. قطاع الأمن:
في عام 2015 قام الدرك الوطني بوضع موقع إلكتروني ppgn.mdn.dz تحت تصرف المواطنين ويتضمن هذا الموقع الشكاوي المسبقة عن طريق الإنترنت والتبليغ عن أية جريمة مهما كان نوعها.
- 4. 3. 3. قطاع المالية:
في قامت وزارة المالية إبتداءً من جانفي 2018 بإعتماد تطبيق إلكتروني للتصريح الجبائي* يتمثل في جبايتك: www.jibayatic.dz لتسهيل عملية دفع الضرائب والرسوم عن طريق الإنترنت من خلال التسجيل بالموقع ثم الدفع عن طريق الدفع البنكي الإلكتروني E-Banking.
- 5. الخلاصة:
يعتبر الفساد ظاهرة خطيرة تهدد الدول بشكل عام والجزائر بشكل خاص إذ احتلت المراكز الأخيرة من حيث مؤشر مدركات الفساد نتيجة لارتفاع الرشوة والاختلاسات وغيرها، إضافة إلى غياب استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مما يفسر الجهود المتواضعة المبذولة لذلك خاصة من حيث تطبيق العقوبات وسن قوانين ردية.

* المادة 58 من قانون المالية 2018.

- وفي سبيل التخفيف من البيروقراطية والرشاوي والوساطة التي أثقلت كاهل المواطن البسيط قامت الحكومة الجزائرية بتبني مشروع الجزائر الإلكترونية للتحويل إلى الحكومة الإلكترونية حيث تم رقمنة عدة قطاعات إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب.
- وعلى غرار نجاح العديد من الدول في استخدام الحكومة الإلكترونية كألية ناجعة في مكافحة الفساد كالهند وكوريا الجنوبية وغيرها من التجارب الرائدة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات لتفعيل دور الحكومة الإلكترونية الجزائرية في التخفيف من حدة الفساد الذي تشهده:
- العمل على تقوية الوازع الديني للأفراد بأهمية مكافحة الفساد باعتباره آفة خطيرة تهدد كيان المجتمع من خلال المساجد والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها من القنوات.
 - توفير إرادة سياسية قوية من قبل الجهاز الأعلى للحكومة لمكافحة الفساد من خلال الحكومة الإلكترونية وتوفير الدعم بجميع أنواعه.
 - سن قوانين وتشريعات صارمة لتتناسب مع مختلف حالات الفساد والتشديد في معاقبة كل من يساهم في الفساد مهما صغر لردع الآخرين.
 - نشر الثقافة الإلكترونية لدى المواطنين للتعامل مع كل ما هو إلكتروني.
 - العمل على توفير برامج تدريبية للموظفين لتدريبهم على استخدام التقنيات الإلكترونية والبرمجة.
 - توفير الموارد المادية والمالية والبشرية المؤهلة اللازمة لتمكين المؤسسات الحكومية من رقمنة إدارتها.
 - العمل على توفير الإنترنت بجودة عالية وسعر تنافسي وعلى نطاق واسع لجميع شرائح المجتمع وتشجيع دخول القطاع الخاص لقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصالات للحصول على التنافسية.
 - تصميم مواقع إلكترونية للتبليغ عن حالات الفساد حسب كل قطاع دون الكشف عن هوية المبلغين للتشجيع على الإخطار.
 - تأمين أنظمة الحكومة الإلكترونية ضد القرصنة الإلكترونية وعدم ترك المجال لظهور نوع آخر للفساد وهو الفساد الإلكتروني.
 - الحرص على إعطاء الأولوية في رقمنة القطاعات التي يكثر فيها الفساد كقطاع الضرائب والجمارك كخطوة أولى وصولاً إلى رقمنة جميع قطاعات الحكومة الجزائرية للوصول إلى مركزية البيانات وسهولة الرقابة الإلكترونية عليها، بالإضافة إلى ضمان التنسيق بين مختلف أجهزة الحكومة إلكترونياً لمكافحة الفساد.

6. المراجع:

- صبيح، أحمد مصطفى. (2016). الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري. ط 1. مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- إيمان مرعي، حسن، و محمد مصطفى القصيمي. (2013). متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في المنظمات العراقية دراسة استطلاعية لأراء القيادات الإدارية في مديرية بلدية الموصل تنمية الرافدين، 35 (ملحق العدد 113)، 9-26.
- حمزة حسن، خضر الطائي، ومازن ليلو، راضي. (2015). الفساد الإداري في الوظيفة العامة. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- ربحي مصطفى، عليان. (2015). البيئة الإلكترونية، ط 2. عمان: دار صفاء.
- سامر مؤيد، عبد اللطيف، وحيدر سامي، غريب. (2018). الفساد الإداري ودور المؤسسات الدستورية في مكافحته. مجلة أهل البيت، 22، 76-98.
- سامي، محمد، و قاسم، دياب. (2013). دراسة إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية لتحسين أداء الموانئ البحرية السورية (دراسة حالة مرفأ اللاذقية). رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
- سلامة بن سليم الرفاعي. (2015). الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي: دراسة مقارنة. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
- سمية، بومروان. (2014). الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
- سمير، التنير. (2009). الفقر والفساد في العالم العربي. بيروت: دار الساقي.

- الشاب، محمد. (2009). الحكومة الإلكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد: دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي. رسالة ماجستير. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- صبيح، سلام. (2014). الفساد الإداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجها، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- صفوان، المبيضين. (2011). الحكومة الإلكترونية: النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية عمان: دار اليازوري العلمية.
- عبد الرحيم، فؤاد، و الرفاعي، الفارس. (2013). مدخل إلى الأعمال الدولية عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عبد الرزاق، مقرى. (2008). الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد بين حداثة المصطلح وأصالة المضمون. مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع.
- عبد اللطيف، قطيش. (2013). الإدارة العامة من النظرية إلى التطبيق: دراسة مقارنة. بيروت: منشورات حلبي الحقوقية.
- عبد المجيد محمود، عبد المجيد. (2014). الفساد - الجزء الأول (تعريفه - صورته - علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى)، مصر: دار النهضة للنشر.
- عماد أحمد، أبو شنب وآخرون. (2011). الخدمات الإلكترونية. إربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي.
- فداء، حامد. (2015). الإدارة الإلكترونية: الأسس النظرية والتطبيقية. ط 1. عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع.
- فيهد بن ناصر، العبود. (2016). الحكومة الذكية: التطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية. ط 3 الرياض: العبيكان للنشر.
- كريفار، مراد، وبربري، محمد أمين. (2017). دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 17، 53-66.
- مجاهع محمد علي. (2016). التلفزيون والفساد: دور التلفزيون في مكافحة الفساد مصر: العربي للنشر والتوزيع.
- محمد إبراهيم، الزبيدي. (2017). الفساد الإداري واستراتيجية مكافحة الإعلامة عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- محمد سلمان، محمود، و هيفاء مزهر، الساعدي. الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجات. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، كلية القانون: <http://abu.edu.iq/research/articles/12288>
- محمد صادق، إسماعيل. (2014). الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- محمد مدحت، محمد. (2016). الحكومة الإلكترونية، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مريم خالص، حسين. (2013). الحكومة الإلكترونية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية. 439-460.
- مصطفى يوسف، كافي. (2009). الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة سوريا: دار رسلان.
- هاشم، الشمري، و إيثار، الفتلي. (2011). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية عمان: دار اليازوري.
- Ojha, A., & Palvia, S., & Gupta, M. P. (2008). Model for Impact of E-Government on Corruption: Exploring Theoretical Foundations, Critical thinking in e-governance. 160-170
<http://www.digitalindia.gov.in> (17/01/2019)
- Jin-Wan Seo, & Hasan Md Golam Mehedi. (2016). E-government Efforts against Corruption in Bangladesh: What We Have Done and What We Have to Do. International Journal of Political Science & Diplomacy, 2 (107), 1-6.
- Sapanjeet Kaur. (2015). E-Governance- Combating Corruption Strategy. International Journal of Computer Science and Technology, 6 (3), 70-73.
- T.M.Vinod, Kumar. (2015). E-Governance for Smart Cities. Singapore: Springer Science + Business Media.

References:

- Sobeih, A. M. (2016). Financial and administrative control and its role in reducing administrative corruption. 1st Edition. Egypt: Center for Arab Studies for Publishing and Distribution. [In Arabic]
- Marai, I. H., & Al-Qasimi, M. M. (2013). Requirements for the application of e-government in Iraqi organizations: An exploratory study of the opinions of administrative leaders in the Mosul Municipality Directorate. Development of Al-Rafidain, 35 (Suppl. No. 113), 9-26. [In Arabic]
- Hassan, H., Al-Taie, K., & Rady, M. L. (2015). Administrative corruption in the public office. Jordan: Academic Book Center. [In Arabic]
- Alyan, M. R. (2015). The electronic environment, 2nd Edition. Amman: Dar Safa. [In Arabic]
- Moayad, S. A., & Gharib, H. S. (2018). Administrative corruption and the role of constitutional institutions in combating it. Ahl Albait journal, 22, 76-98. [In Arabic]
- Sami, M., and Qasim, D. (2013). Study the possibility of implementing e-government to improve the performance of Syrian seaports: Lattakia Port Case Study. (Master Thesis. Faculty of Economics, Tishreen University, Syria). [In Arabic]
- Al-Rifai, S. B. (2015). The National Anti-Corruption Commission and its Role in Combating Financial Corruption: A Comparative Study. Riyadh: Law and Economics Library. [In Arabic]
- Boumarouane, S. (2014). E-government and its role in improving the performance of government

- departments, a comparative study. Riyadh: Law and Economics Library. [In Arabic]
- Al-Teneer, S. (2009). Poverty and Corruption in the Arab World, Beirut: Dar Al-Saqi. [In Arabic]
- Al-Shayeb, M. (2009). E-government as a mechanism for consolidating good governance: a study in applications in the developed and developing world. (Master Thesis, Batna University). [In Arabic]
- Subhi, S. (2014). Administrative and financial corruption as a phenomenon and methods of its treatment, Jordan: Amjad House for Publishing and Distribution. [In Arabic]
- Al-Mobaideen, S. (2011). E-government: International Models, Applications and Experiences. Amman: Al-Yazouri Scientific House. [In Arabic]
- Fouad, A. & Al-Rifai, A. (2013). An Introduction to International Business. Amman: House of Approches for Publishing and Distribution. [In Arabic]
- Makri, A. (2008). Good governance and anti-corruption mechanisms between the novelty of the term and the authenticity of the content. Egypt: Dar Al Kalima for Publishing and Distribution. [In Arabic]
- Qutaish, A. (2013). Public Administration from theory to practice a comparative study. Beirut: Halabi Legal Publications.
- Abdul Majeed, A. M. (2014). Corruption - Part 1 (its definition - its pictures - its relationship to other criminal activities), Egypt: Al-Nahda Publishing House. [In Arabic]
- Abu Shanab, E. A., & all. (2011). electronic services. Irbid, Jordan: The Cultural Book House. [In Arabic]
- Hamid, F. (2015). Electronic management: theoretical and applied foundations. Amman: Al-Kindi House for Publishing and Distribution. [In Arabic]
- Al-Abboud, F. B. (2016). Smart government: the practical application of e-government transactions. 3rd Edition. Riyadh: Al-Obeikan Publishing. [In Arabic]
- Crevar, M. & Berberry, M. A. (2017). The role and importance of the internal control system in reducing the phenomenon of financial corruption, with reference to the case of Algeria. Journal of North African Economies, 17, 53-66. [In Arabic]
- Mojashie, M. A. (2016). Television and Corruption: The Role of Television in Fighting Corruption. Egypt: Al-Arabi for Publishing and Distribution. [In Arabic]
- Al-Zubaidi, M. I. (2017). Administrative Corruption and Media Control Strategy Amman: Ghaidaa House for Publishing and Distribution. [In Arabic]
- Mahmoud, M. S. & Al-Saadi, H. M. (n. d.) Administrative corruption in Iraq, causes and remedies. The Thirteenth Annual Scientific Conference, College of Law: <http://abu.edu.iq/en/research/articles/12288>
- Ismail, M. S. (2014). Administrative Corruption in the Arab World: Its Concept and Its Different Dimensions. Egypt: Arab Group for Training and Publishing.
- Muhammad, M. M. (2016). E-government, Cairo: Arab Group for Training and Publishing. [In Arabic]
- Hussain. K. M. (2013). The electronic government. Baghdad College of Economic Sciences Journal, the special issue of the college conference. 439-460. [In Arabic]
- Kafi, M. Y. (2009). E-government in light of the contemporary scientific and technological revolution. Syria: Raslan House. [In Arabic]
- Al-Shamri, H. & Al-Fattli, E. (2011). Administrative and financial corruption and its economic and social implications. Amman: Dar Al-Yazouri. [In Arabic]
- Ojha, A., & Palvia, S., & Gupta, M. P. (2008). Model for Impact of E-Government on Corruption: Exploring Theoretical Foundations, Critical thinking in e-governance. 160-170 <http://www.digitalindia.gov.in> (17/01/2019)
- Jin-Wan Seo, & Hasan Md Golam Mehedi. (2016). E-government Efforts against Corruption in Bangladesh: What We Have Done and What We Have to Do. International Journal of Political Science & Diplomacy, 2 (107), 1-6.
- Sapanjeet Kaur. (2015). E-Governance- Combating Corruption Strategy. International Journal of Computer Science and Technology, 6 (3), 70-73.
- T.M.Vinod, Kumar. (2015). E-Governance for Smart Cities. Singapore: Springer Science + Business Media.